



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

نـمـر : ١٩ جمادى الثاني سنة ١٤١٠ هـ الموافق ١٦ كانون الثاني ١٩٩٠ م. للعدد ٣٦٧٤

صفحة

الفهرس

١١٢

تعليمات الإدارة العربية المعدلة رقم ١ لسنة ١٩٩٠

١١٥

اتفاقية النقل البري الدولي للاشخاص والبضائع بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة
الجمهورية العراقية

مديرية المطابع العسكرية

حكومة العراق

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦
تصدر اراءنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم ١ لسنة ١٩٩٠

صادر بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٩٠) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٨ من التعليمات الاصلية بقضاء صلاحية المحكة العرفية العسكرية بالنظر في الجرائم والخرافات المنصوص عليها في الفقرات التالية منها :-

- و - مخالفة احكام قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ .
- ح - مخالفة احكام قانون مقاومة الشيوعية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٣ .
- ط - الانتساب الى اي حزب سياسي منحل او غير مرخص .
- ي - مخالفة احكام قانون الدفاع او اي نظم او امر صادر بمقتضاه .
- ل - الاعتداء على موظفي الدولة وخبطوا افراد الجيش العربي او الشرطة او عرقلة اعمالهم اثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية او بسبب قيامهم بها .
- م - مخالفة الاوامر التي يصدرها الحكـم العسكري العلم او الحكم العسكريون المحليون .
- ن - اطلاق المعيرات النارية بدون داع مشروع في الامكن المأهولة من المملكة ولو بسلاح مرخص في مناسبات الاطراح المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ٤٦١ من قانون العقوبات .
- ع - جرائم تزوير البنكوت والجرائم المتعلقة بالسكوكات .
- ف - الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ - من المادة ٢٤ من قانون جوازات السفر رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ .

ص - جريمتي القتل ومحولة القتل الناجمتين عن الاخذ بالثأر .

ث - مخالفة احكام اي من تعليمات الادارة العرفية واية قرارات صادرة بمقتضاها .

ت - الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٧، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٥ من قانون العقوبات او الشروع فيها اذا وقعت على اي من الوزراء او على احد موظفي الدولة اثناء ممارسته لاهم منصبه او وظيفته او من اجل ما اجراه بحكم تلك الممارسة سواء كان في الخدمة او خارجها .

ث - الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧، ١٨ من قانون التمييز رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨

المادة ٣ - على الرغم مما ورد في المادة ٢ من هذه التعليمات تستمر المحكة العرفية العسكرية بالنظر في القضايا الموجودة لديها واصدار قراراتها فيها وفقا للاجراءات المنصوص عليها في التعليمات الاصلية .

الحسين بن طلال

١٩٨٩-١٢-٢٦

وزير لشعبة الاجتياحية عبد المجيد الشريدة	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان الفاسم	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مقر بدران
وزير التخطيط الهندس عوني المصري	وزير الاعمال والادارات ابراهيم ابوب	وزير الاشغال العملة والاسكان عبد الرؤوف الروابدة	وزير الصحة د. محمد عضوب الزين
وزير دولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقى جهز	وزير السياحة والجماعة د. زياد فريز	وزير المالية باسل جردانه	وزير الاعمال ابراهيم عز الدين
وزير المعمل د. قسيم عبيد	وزير الاشغال والادارات د. الشيخ علي الفقيه	وزير المعدل يوسف البيضين	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي د. محمد حمدان
وزير المياه والري الهندس داود خاف	وزير السياحة والجماعة عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والجماعة عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة ابراهيم الفبابشه
وزير الثقافة د. خالد الكركي	وزير السياحة والجماعة د. سليمان عرويات	وزير السياحة والجماعة د. ثابت الطاهر	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي نبيل ابو الهدي

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية النقل البري الدولي للأشخاص والبضائع بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية بشكلاها التالي :-

اتفاقية

النقل البري الدولي للأشخاص والبضائع

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العراقية

انطلاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية والمثل بينهما فيما بعد - الطرفان المتعاقدان - ورغبة منهما في تعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البري الدولي للأشخاص والبضائع بينهما ، ومبر بلديهما فقد اتفقتا على ما يلي :-

مادة - ١ -

تسري احكام هذه الاتفاقية على النقل البري الدولي للأشخاص والبضائع بين اراضي الطرفين المتعاقدين وعبر بلديهما بواسطة المركبات المسجلة في اراضي اي من الطرفين المتعاقدين .

مادة - ٢ -

التعريف :

يقصد لاغراض هذه الاتفاقية بالمركبات والعبارات الواردة ادناه المعاني المبينة ازاءها :-

١ - الناقل :

شخصاً طبيعياً او معنوياً مرخصاً بموجب قوانين وانظمة وتعليمات الطرفين المتعاقدين للقيام بالنقل البري الدولي للأشخاص او البضائع او كليهما .

ب - ١ - مركبة اشخاص :

واسطة نقل برية تسير بالطاقة مصنوعة ومرخصة خصيصاً لنقل الاشخاص .

٢ - مركبة بضائع :

واسطة نقل برية مفردة او تتكون من واسطة جر ومقطورة او نصف مقطورة مرتبطة بها تسير بالطاقة مصنوعة ومرخصة خصيصاً لنقل البضائع .

ج - الخدمة المنتظمة للأشخاص :

النقل البري للأشخاص بواسطة مركبات مسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بين عواصم بلديهما او بين اية نقطتين بين اراضيها وفقاً لمسارات محددة وطبقاً لجدول زمني وتعريفات نقل مقررّة وموافق عليها مسبقاً من السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين .

د - خدمة العبور المنتظم للأشخاص :

النقل البري للأشخاص بواسطة مركبات مسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين في رحلة تبدأ من نقطة في اراضي الطرف المتعاقد المسجلة فيه المركبة وتواصل رحلتها البرية عبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر دون صعود او نزول للأشخاص وتنتهي في نقطة من اراضي طرف ثالث .

هـ - خدمة النقل السياحي :

النقل البري لمجموعة واحدة معينة من الأشخاص في مركبة واحدة معينة في سفر سياحية تبدأ من نقطة في اراضي الطرف المتعاقد المسجلة فيه المركبة وتواصل رحلتها في اراضي الطرف المتعاقد الاخر دون صعود او نزول للأشخاص وتنتهي في نقطة من اراضي احد الطرفين المتعاقدين .

و - النقل بالعبور للبضائع :

نقل البضائع بمركبات مسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين عبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر بين نقطتي بداية ونهاية تقعان خارج اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

ز - الدخول القساري :

دخول المركبة الفارغة المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر لنقل الأشخاص او البضائع الى البلد المسجلة فيه المركبة .

ح - تصريح نقل الاشخاص :

التصاريح الممنوحة لمركبات نقل الأشخاص المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين من قبل السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر ، مباح للمركبة بالدخول والخروج لاراضي الطرف المتعاقد الاخر .

مادة - ٣ -

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين ، بموجب احكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الاخر بحرية مرور الاشخاص وامتيازهم والبضائع التجارية ومركبات النقل المسجلة لديه فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل طرف معاملة :-

١ - مادة - ٤ -

١ - يسمح لمركبات النقل المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين القيام بعمليات الخدمة المنتظمة لنقل الأشخاص شريطة الحصول على تصريح من قبل السلطة المختصة للطرف المسجلة فيه المركبة تالية من السلطات المختصة للطرف المتعاقد الاخر .

ب - يسمح لمركبات نقل الأشخاص المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين القيام بعمليات خدمة العبور المنتظمة للأشخاص وخدمة النقل البري شريطة الحصول على اذن خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر .

ج - يسمح باستخدام مركبات نقل الأشخاص المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين للقيام بعمليات النقل البري للأشخاص بين اراضي الطرفين المتعاقدين بموجب اذن خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر .

مادة - ٥ -

يسمح لمركبات البضائع المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بنقل البضائع بين وعبر اراضيها دون الحصول على اذن خاص مسبقاً .

مادة - ٦ -

يسمح لمركبات الأشخاص والبضائع المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بالدخول مراراً الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر بقصد التحصيل الى بلداتها وكذلك نقل الأشخاص او البضائع في رحلة العودة الى بلداتها بدخولها في الطرف المتعاقد الاخر .

مادة - ٧ -

يسمح لمركبات الأشخاص او البضائع المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين بنقل الأشخاص والبضائع بين نقطتين داخل اراضي الطرف المتعاقد الاخر الا بعد الحصول على اذن خاص من السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين .

مادة - ٨ -

يخضع نقل الاشخاص او البضائع من اي من اراضي الطرفين المتعاقدين الى بلد ثالث لاذن خاص يصدر لهذا الغرض وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات السارية في البلد المتعاقد الذي تبدأ فيه عملية النقل .

مادة - ٩ -

تسري احكام القوانين والانظمة والتعليمات في كلا البلدين على البضائع المتنوعة او تلك التي تحتاج الى اذن خاص بعبورها بالنقل المباشر او بطريق العبور - الترانزيت - والسلطات المختصة في كلا البلدين ان تتبادل المعلومات بشأنها .

مادة - ١٠ -

١ - تعفى مركبات نقل الاشخاص والبضائع المسجلة لدى احد الطرفين المتعاقدين من كلفة الرسوم المفروضة على ممارستها النقل البري الدولي للاشخاص والبضائع بين اراضي الطرفين المتعاقدين .
ب - يعمل الطرفان المتعاقدان على توحيد اجور الخدمات التي يتم استيفائها من قبلها على الاشخاص والبضائع والمركبات المسجلة لديها

مادة - ١١ -

يسمح باستيراد قطع الغيار لغرض استبدال الاجزاء التالفة عند حصول عطل في المركبة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين وتخضع للقوانين والانظمة والتعليمات السارية في كل من الطرفين المتعاقدين .

مادة - ١٢ -

يعلى الوفود الموجود في خزانات الوفود الاعتيادية للمركبة والمجهزة به من قبل الصانع من الضرائب والرسوم الجبركية .

مادة - ١٣ -

تجري التسويات المالية فيما يتعلق بعمليات النقل البري الدولي للاشخاص والبضائع بين الطرفين المتعاقدين بآلية ممتدة قابلة للتحويل مقبولة لدى المصيرين المركزيين للطرفين المتعاقدين وطبقا للقوانين والانظمة والتعليمات السارية في كل من الطرفين المتعاقدين .

مادة - ١٤ -

يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الاجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والاسراع في الاجراءات الجبركية والاعمال الرسمية الاخرى فيما يتعلق بعمليات النقل البري الدولي للاشخاص والبضائع بينها وبينها خلال ساعات العمل الرسمية وما بعدها وفي ايام العطلة الرسمية .

مادة - ١٥ -

ان ما يجري على البضائع العابرة من نقل من مركبة الى اخرى بسبب الضرر واعادة التغليف والخزن المؤقت في مخازن الطرف الاخر لا يغير من طبيعتها العابرة على ان يتم ذلك بموافقة وتحت اشراف السلطات الجبركية للطرف المتعاقد الذي تتم لديه هذه العمليات .

مادة - ١٦ -

١ - يحق لاي من الطرفين المتعاقدين منح مذهب له في اراضي الطرف المتعاقد الاخر وذلك لغرض القيام باعمال اسطلم البضائع من مراكز الشحن والاشراف على عملية شحنها او متابعة الاجراءات الجبركية والتقييم بعمليات تنظيم الخاصة بها وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات السارية في الطرف المتعاقد الاخر .

٢ - يسمح للناقلين المتبعين لاحد الطرفين المتعاقدين بفتح مكاتب وتعيين وكلاء وطنيين في اراضي الطرف المتعاقد الاخر طبقا للقوانين والتشريعات الوطنية لاداء الخدمات المتعلقة بتسهيل اجراءات تنفيذ عمليات نقل الاشخاص والبضائع في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

مادة - ١٧ -

يتمتع كل من الطرفين المتعاقدين بالامتناع عن عرض القود بشأن اوزان وابعاد المركبات المسجلة لدى الطرف المتعاقد الاخر بخلاف القود المبرومة عملا على اساس المركبات المسجلة لديه .
وعلى الناقلين المتبعين لاي من الطرفين المتعاقدين الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الاخر بما يخص اوزان وابعاد المركبات عند دخولها اراضي الطرف الاخر . وفي حالة تجاوز اوزان او ابعاد المركبة للوزن او الابعاد المقررة في اراضي الطرف المتعاقد الاخر يقتضي الحصول على اذن مسبق من السلطات المختصة .

مادة - ١٨ -

في حالة قيام اي من الطرفين المتعاقدين لاحد الطرفين المتعاقدين بمخالفة اي من احكام هذه الاتفاقية يجوز للطرف المتعاقد الذي وقع عليه اذنه اخذ الاجراءات القانونية بحق المخلف ويتعين عليه ابلاغ سلطات الخدمة لدى الطرف المتعاقد الاخر بما ارتكبه من المخالفات والاجراءات المتخذة بحق المخالفين .

مادة - ١٩ -

توجب اجراءات تعيين المسؤولية تجاه اضرار المركبات المستخدمة في النقل البري الدولي للاشخاص والبضائع بين اراضي الطرفين المتعاقدين او عند عبور اراضي احدهما طبقا للقوانين وانظمة والتعليمات التي تطبق في اراضي الطرف الاخر التي تضمنت من قبلها مسبقا تلك الاساليب البدينية والمواء وتضرر الاموال .

مادة - ٢٠ -

يلتزم الناقلون المتبعون لاحد الطرفين المتعاقدين بالقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الاخر أثناء قيامهم بعمليات النقل في اراضي هذا الطرف وذلك فيما يتعلق بكافة الامور التي لم يرد النص عليها في هذه الاتفاقية كما يلتزمون بالاحكام الموائمة والاتفاقيات الدولية التي يكون الطرفان المتعاقدان طرفين فيها .

مادة - ٢١ -

يشترط لمركبات المستخدمة في عمليات النقل البري الدولي ان تكون حائزة على الوثائق الدولية الضرورية - ترخيص - او - كارت دي مجاز - او ما يعادلها بموافقة السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين ، او الوثائق الاخرى التي تتطلبها القوانين والانظمة الداخلية ، ويجب ان تكون لدى سائقي وسيط نقل البضائع سوق محضرة بها من قبل الطرفين المتعاقدين وان تكون بحوزة الطواقم والمسافرين الوثائق الضرورية لعبور حدود الطرفين المتعاقدين .